

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: «فاو» زيادة إنتاج الغذاء ممكنة من دون الإضرار بالبيئة

- تحليل إخباري: تخمة المعروض تعرقل جهود أميركا لتصدير الغاز

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

22 مليار دولار إصدارات دول الخليج السيادية وسندات شركات في 5 أشهر

صحيفة الاتحاد الإماراتية

بلغت قيمة الإصدارات السيادية وإصدارات سندات الشركات في منطقة الخليج 22 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من 2017، بحسب شركة فيش لإدارة الأصول، وقالت الشركة في بيان صحفي أمس إن إجمالي إصدار السندات في منطقة الخليج في الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة قد فاق مجموع الإصدارات التي شهدتها السنة الماضية كاملة.

وتابعت: «أدت ظروف السوق الراهنة إلى خلق أفق ملائم لإصدار سندات جديدة مع وصول الصكوك الصادرة في منطقة الخليج إلى ما قيمته 22 مليار دولار أميركي على شكل إصدارات سيادية وسندات شركات حتى تاريخه من السنة.»

وأوضحت أنه في عام 2016، بلغ إصدار السندات 21 مليار دولار، متفوقاً على إصدارات 2015 بنسبة 74.6% والتي بلغت آنذاك 12.6 مليار دولار.

ويُعزى الأداء الإيجابي في 2017 إلى الطلب القوي من المستثمرين على أصول الأسواق الناشئة، جراء العائد الكبير المتاح، مقارنة بالأسواق المتقدمة، فضلاً عن التفاؤل السائد بنمو الاقتصاد العالمي.

وقال فيليب جود، الرئيس التنفيذي لشركة فيش لإدارة الأصول: «ساهمت عدة عوامل في هذا التوجه الإيجابي في السنة الحالية، ومنها على سبيل المثال انخفاض أسعار النفط، والذي يعني بدوره ازدياد متطلبات التمويل، ووجود أسعار جذابة نتجت عن انتعاش الأسواق، إلى جانب وفرة السيولة في المنطقة والانتعاش القوي في أسواق الائتمان حتى هذا الوقت من السنة.»

من ناحية أخرى، اتسمت ديون الشركات في منطقة الشرق الأوسط بأداء قوي في عام 2017، في حين انخفضت هوامش السندات منخفضة المخاطر بمعدل 20 نقطة أساس متفوقة على آسيا التي شهدت انخفاضاً في الهوامش بلغ 4 نقاط أساس فقط.

الحكومة الأمريكية تسجل عجزاً قدره 88 مليار دولار في مايو

(رويترز)

أظهرت بيانات من وزارة الخزانة نشرت أن الحكومة الأمريكية سجلت عجزاً بلغ 88 مليار دولار في مايو (أيار) مع تجاوز الإنفاق للإيرادات.

ووفقاً للبيان الشهري للميزانية الذي تصدره الخزانة فإن العجز في الشهر نفسه من العام الماضي بلغ 53 مليار دولار.

وكان خبراء اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا عجزاً قدره 86.5 مليار دولار.

وبلغ العجز في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2017 التي بدأت في أول أكتوبر الماضي 433 مليار دولار مقارنة مع 405 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة المالية 2016.

وبلغ إجمالي الإيرادات الشهر الماضي 240 مليار دولار بزيادة قدرها 7 بالمئة عن الشهر نفسه من العام الماضي في حين بلغت المصروفات 329 مليار دولار مسجلة قفزة قدرها 19 بالمئة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

البنك الدولي: 90 تريليون دولار قيمة إنشاء البنية التحتية للدول النامية

موقع اليوم السابع

أكد تقرير للبنك الدولي أنه على مدار الخمسة عشر عاما القادمة، سيحتاج العالم إلى بنية تحتية جديدة بقيمة تبلغ نحو 90 تريليون دولار، معظمها في البلدان النامية ومتوسطة الدخل، لذلك من الضروري اتخاذ الخيارات الصحيحة لصالح إنشاء بنية تحتية قادرة على مجابهة آثار تغير المناخ.

وأضاف التقرير الذي حصل "اليوم السابع" على نسخة منه أن التحرك الآن سيؤدي إلى تجنب تكاليف هائلة فيما بعد، مؤكداً أن التمويل المطلوب للتحول بشكل منظم إلى اقتصاد عالمي منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على مواجهة آثار تغير المناخ يمكن تقديره بتريليونات، وليس مليارات، الدولارات.

وطالب التقرير باتخاذ إجراءات عاجلة للحد من إمكانية التعرض للمخاطر وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية وبناء القدرة على الصمود، مؤكداً أن الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالغة الشدة تعادل خسائر في الاستهلاك السنوي بقيمة 520 مليار دولار وتجبر نحو 26 مليون شخص على السقوط في براثن الفقر سنويا.

وأكد التقرير أن تغير المناخ أدى إلى زيادة التقلبات ويهدد الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر، وسيتعين أخذ هذه التحولات في الاعتبار عند إعداد خطط التنمية، موضحاً أن آثار تغير المناخ يمكن أن تدفع 100 مليون شخص آخرين إلى السقوط في براثن الفقر بحلول عام 2030، لافتاً إلى أن تغير المناخ يؤثر على البلدان والمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم، مع وقوع أشد الأضرار على البلدان والمجتمعات الأكثر ضعفاً.

وأشار التقرير إلى أنه لتعبئة التمويل من القطاع الخاص للتصدي لآثار تغير المناخ على نطاق واسع، يحتاج العالم إلى قطاع مالي أكثر مراعاة للبيئة يجمع بين مخاطر تغير المناخ والفرص التي يتيحها، ويوسع نطاق استخدام نهج من قبيل تخفيف حدة المخاطر والتمويل المختلط وسندات الحفاظ على البيئة.

أوبك: سوق النفط تستعيد توازنها بوتيرة أبطأ وإنتاج المنظمة ارتفع

(رويترز)

قالت أوبك إن استعادة سوق النفط لتوازنها الذي طال انتظاره تتحقق لكن "بوتيرة أبطأ" وذكرت أن إنتاجها في مايو قفز بسبب زيادة إنتاج الدولتين المعفيتين من اتفاق خفض الإمدادات.

وفي تقريرها الشهري، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن إنتاجها زاد 336 ألف برميل يوميا في مايو (أيار) إلى 32.14 مليون برميل يوميا بقيادة نيجيريا وليبيا، عضوي أوبك المعفيين من اتفاق تخفيض الإنتاج.

وخضعت أوبك لتقديراتها لنمو إمدادات النفط من المنتجين من خارج المنظمة هذا العام إلى 840 ألف برميل يوميا مقارنة مع تقديرات سابقة عند 950 ألف برميل يوميا.

بيل جروس: أسواق المال العالمية معرضة للخطر بشكل متزايد

موقع مباشر

قال الملياردير "بيل جروس" إن انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أعمار السكان والاحتباس الحراري تشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي وترفع من حدة مخاطر أسواق المال.

وحذر مدير صندوق "يانوس هندرسون" للسندات العالمية، في تصريحات لوكالة بلومبرج، المستثمرين من أن كل الأسواق المال العالمية "معرضة للخطر بشكل متزايد".

وكانت الأسهم الأمريكية قد سجلت مستويات قياسية مرتفعة خلال الفترة الماضية، بدعم خطط حكومية لخفض الضرائب ورفع الإنفاق على البنية التحتية، قبل أن تشهد هبوطاً ملحوظاً في الجلسات القليلة الماضية.

وانتقد "جروس" السياسة النقدية للبنوك المركزية بسبب رفع أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، في الوقت الذي لا تسعى فيه لدعم النمو الاقتصادي الحقيقي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتابع، "شرايين الرأسمالية أصبحت شبه مغلقة، وعندما يترافق ذلك مع ضعف الفوائد التي قد تصل للنطاق السالب، فإن ذلك من شأنه أن يزيد الطلب على الأصول الآمنة، ما يضر بالنمو الاقتصادي الأمريكي والعالمي بشكل عام.

يذكر أن بيل جروس قد حذر سابقاً من أن أسواق الأسهم الأمريكية تمر بأعلى مراحل "الهشاشة" منذ الأزمة المالية في عام 2008.

"بريكست": القواعد المالية الأوروبية تعرض آلاف الوظائف في بريطانيا للخطر

موقع أرقام

اقترح الاتحاد الأوروبي حزمة قواعد ستؤثر بشكل كبير على الخدمات المالية البريطانية مع استعداد الأخيرة للخروج من التكتل الموحد، وذكر تقرير نشرته "سي إن إن موني" أن هذه القواعد سوف تُعرض ما يقرب من 83 ألف وظيفة في المملكة المتحدة للخطر.

ورغم عدم استخدام بريطانيا اليورو كعملة، فإنها تعد بمثابة حلقة وسط بين المشتريين والبائعين للخدمات المالية في منطقة اليورو وتلعب دوراً حيوياً في اقتصاد الكتلة الموحدة.

وأوضح التقرير أن بريطانيا تلعب دوراً هاماً في تعاملات مالية بقيمة 1.5 تريليون دولار يومياً، وتحاول مراكز مالية أخرى منافسة مثل باريس وفرانكفورت الاستحواذ على دور لندن بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وكان البنك المركزي الأوروبي قد أثار الجدل بضرورة تنفيذ التعاملات المالية المشار إليها داخل منطقة اليورو البالغ عدد أعضائها 19 دولة من أجل مراقبة ما يحدث عن كثب وتحقيق الاستقرار المالي داخل المنطقة.

ومع استعداد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، ربما يصبح البنك المركزي قادراً على إبعاد لندن عن لعب دور في تلك التعاملات المالية.

التأثير على مصر:

تشير الأوضاع الاقتصادية العالمية إلى حدوث تباين في الأداء الاقتصادي، خاصة مع حدوث متغيرات جوهرية تمس تماسك الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، كما أن هناك تصاعداً للانتقادات الجوهرية للسياسة النقدية للبنوك المركزية بسبب رفع أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، في الوقت الذي لا تسعى فيه لدعم النمو الاقتصادي الحقيقي.

يستلزم علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري حالياً إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلية اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حالياً في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان يتلزم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

كما نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: «فاو» زيادة إنتاج الغذاء ممكنة من دون الإضرار بالبيئة

صحيفة «الحياة»

شدد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) جوزيه غرازيانو دا سيلفا في كلمة أمام أعضاء البرلمان الأوروبي، على ضرورة تغيير الأنظمة الزراعية والغذائية الحالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل دعم مزارعي الأسر والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والحد من استخدام المبيدات والمواد الكيماوية وتعزيز ممارسات حفظ الأراضي.

وقال إن «المشاريع الضخمة لتكثيف الزراعة تساهم في زيادة قطع الأشجار وشح المياه واستنزاف التربة ورفع مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة»، مشدداً على أن النظم الزراعية ذات المدخلات العالية والموارد المكثفة، رغم أنها ساهمت في زيادة الإنتاج الغذائي في شكل مستدام، إلا أنها كانت على حساب صحة البيئة.»

وأضاف: «اليوم، من الضروري ألا نكتفي بالتركيز على زيادة الإنتاج فقط، بل علينا أن نحقق ذلك بطريقة لا تضر بالبيئة. يجب أن نوفق بين توفير الغذاء للناس وتوفير العناية للكوكب على حد سواء، وهو ما ينسجم مع «خطة التنمية المستدامة لعام 2030» و«اتفاق باريس حول تغير المناخ». وقال: «يجب علينا أن ننقل من أنظمة إنتاج قائمة على المدخلات المكثفة إلى أنظمة إنتاج قائمة على المعرفة المكثفة.»

وفي كلمته أمام أعضاء لجنة الزراعة والتنمية الريفية بالبرلمان الأوروبي، ركز غرازيانو دا سيلفا على نتائج تقرير «فاو»، «مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات». وناقش التقرير 15 توجهاً مختلفاً من بينها الآثار المترتبة على التغير المناخي والنزاعات والهجرة. ويتوقع تقرير المنظمة أن هناك عشرة تحديات ستواجه تحقيق الأمن الغذائي وتحسن التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة حول العالم.

وركز المدير العام للمنظمة في كلمته على أربع مشاكل رئيسية هي التغير المناخي، وانتشار الآفات والأمراض العابرة للحدود، وفقدان الأغذية وهدرها، وأهمية القضاء على الجوع وكل أشكال سوء التغذية في العالم.

وشدد غرازيانو دا سيلفا على أن قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات المتأثرة بتغير المناخ، خصوصاً مزارعي الأسر والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في الدول النامية. ورغم ذلك، فإن أنظمة الزراعة والغذاء مسؤولة عن ما يقارب 30 في المئة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وأضاف: «في قطاع الزراعة، التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من وطأته أمران متلازمان ولا يمكن استبدال أحدهما بالآخر». وأشار إلى ضرورة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وبناء قدرة المزارعين على التصدي لتغير المناخ وتعزيز إمكاناتهم على التكيف معه.

ولهذا الهدف، تقدم «فاو» الدعم للدول من خلال مبادرات وأدوات مختلفة منها الزراعة الذكية مناخياً والزراعة الإيكولوجية والحراثة الزراعية.

لقد ساهم الكثير من العوامل، مثل العولمة والتجارة والتغير المناخي فضلاً عن انخفاض قدرة أنظمة الإنتاج على الصمود، في زيادة انتشار الآفات والأمراض العابرة للحدود خلال السنوات الماضية، ما شكل خطراً كبيراً على سبل معيشة المزارعين والأمن الغذائي لملايين الأشخاص. وتدعم منظمة «فاو» الدول لتنفيذ نظام الوقاية والمراقبة. وبهذا الصدد قال المدير العام للمنظمة: «تعمل فاو على تعزيز برامج تطعيم (الماشية) حتى في ظروف النزاع والأزمات الممتدة، وهذا ما نقوم به حالياً في جنوب السودان والصومال.»

يذكر أن العالم ينتج اليوم ما يكفي من الغذاء لإطعام جميع سكان العالم، ولكن يتم فقد أو إهدار ما يقارب ثلث هذا الطعام، كما يتم هدر الموارد الطبيعية كالأراضي والمياه في الوقت ذاته.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على مركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال غرازيانو دا سيلفا إن المنظمة تدعم حالياً 50 دولة في مجال الحد من فقدان الطعام وهدره من خلال مبادرة توفير الأغذية، وهي مبادرة فريدة من نوعها تضم أكثر من 850 عضواً في مجال الصناعة والمؤسسات ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية وتهدف إلى معالجة هذه المشاكل على طول سلسلة القيمة بدءاً من الحقل وصولاً إلى مائدة الطعام.

وأشار إلى أن مشكلة سوء التغذية تؤثر في الدول النامية والمتطورة على حد سواء، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف السكان البالغين في دول الاتحاد الأوروبي يعانون من زيادة في الوزن. وأضاف: «إن السبيل للتصدي لهذه المشكلة يكمن في تغيير الأنظمة الغذائية، بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك، وتوفير أنظمة غذائية أكثر صحة للناس».

كما دعا أعضاء البرلمان بصفتهم مشرعين للقوانين إلى وضع السياسات والبرامج والأطر التشغيلية ضمن تشريعات مناسبة. وقال «يستطيع أعضاء البرلمان وضع برامج التغذية على قائمة أولويات الأجندة السياسية والتشريعية وضمان توفير الموازنات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج». وأثنى أيضاً على أعضاء البرلمان الأوروبي لتأسيسهم «التحالف الأوروبي لمكافحة الجوع»، والذي سيساهم بشكل كبير «في مكافحة سوء التغذية في أوروبا».

التأثير على مصر:

يجب على مصر الانتباه منذ بداية الموسم الزراعي إلى ضرورة تخطيط المستهدفات الزراعية وفقاً للمتغيرات التي ظهرت على الساحة العالمية، فيجب أن يشمل البعد التخطيطي هنا الانتباه إلى أن الأوضاع العالمية قد تدفع بأسعار السلع الغذائية للارتفاع عالمياً في الموسم الجديد، مما سيزيد العبء على المواطن ويستدعي اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير ذلك على الأسعار وعلى معدلات التضخم محلياً، خاصة وأنه من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب. وتستلزم هذه المتغيرات أن تقوم الدولة بتكوين مخزون استراتيجي منها، خاصة الأرز، منذ بداية الموسم لضمان المرونة السعرية في الأسواق بالإضافة إلى الإعلان قبل بداية العام عن السياسة التصديرية وحجم ما سيسمح بتصديره وضوابطه وآلياته لضمان عدم حدوث المشكلات التي تحدث كل موسم نتيجة التقلبات السعرية.

كما أن هناك ضرورة أن تعمل الحكومة، ممثلة في وزارة الزراعة والتموين، على تحفيز الفلاح على زراعة الحبوب ودعمه وتعويضه عن فارق زراعة المحاصيل الأخرى الأكثر ربحية بالإضافة إلى تحديد سعر توريد المحصول قبل زراعته وتوفير الأسمدة والتقاوى عالية الجودة حيث تكمن مشاكل إنتاج الحبوب في انحصار المساحة المنزرعة عموماً وعدم القدرة على تخزين الإنتاج من الحبوب وعزوف الفلاح عن زراعتها واستبدالها بمحاصيل أخرى أكثر ربحية، كما نوصي بالتوسع في إنشاء الصوامع المعدنية وخاصة الأفقية، وتشجيع الاستثمارات فيها، والتي تنعدم فيها نسبة الهدر من إنتاج الحبوب.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: تخمة المعروض تعرقل جهود أميركا لتصدير الغاز

صحيفة الاتحاد الإماراتية:

تبدل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، جهوداً كبيرة لجعل أميركا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم بوصفه مكوناً مركزياً للطاقة والتجارة معاً. لكن تظل الأسواق المتخمة بالغاز تشكل عائقاً أمام هذه التطلعات لسنوات عديدة مقبلة. وربما يقف أيضاً أي فشل في المحادثات الخاصة بإعادة صياغة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، التي تضع الإطار العملي الذي سمح بارتفاع صادرات الغاز للمكسيك بأكثر من ثلاثة أضعاف في غضون الست سنوات الماضية، عقبة أمام هذه الجهود.

وتجسدت هذه الطموحات مؤخراً، في موافقة وزارة الطاقة الأميركية، على قيام ميناء للتصدير في تكساس، بجانب فتح الطريق أمام تصدير المزيد من الغاز من ولاية أوريغون إلى قارة آسيا.

وشهدت السنوات القليلة الماضية، معارضة محلية قوية ضد تصدير الغاز من المصنعين وغيرهم، تخوفاً من ارتفاع أسعار الغاز على الصعيد المحلي. وفي ظل وفرة الإمدادات وتخطيط بعض الدول لزيادة معدلات إنتاجها، بدأت وتيرة المعارضة في الهدوء، باستثناء في جيوب قليلة على الساحل الشرقي شمال غرب المحيط الهادي. واستمر الدعم المتحمس في سواحل لوزيانا وتكساس، حيث تتوفر مساحة أكبر من النمو. وبالنسبة للإدارة الأميركية، تعتبر الفوائد الاقتصادية للبنية التحتية لصادرات الغاز كبيرة للغاية. وربما تتطلب استثمارات كل محطة لتصدير الغاز الطبيعي نحو 10 مليارات دولار أو ما يزيد، بجانب توفيرها لآلاف الوظائف العمالية واستهلاكها لكميات مهولة من الحديد. وتجيء بعد ذلك عمليات الحفر وإنتاج الغاز، الذي يتم تبريده لأقل من 260 درجة وتكثيفه لسائل يعرف باسم الغاز الطبيعي المسال، ليتم شحنه على متن ناقلات عملاقة إلى أسواق آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية. وساعدت التوسعة الأخيرة في قناة بنما، في تسريع الخط لأسواق تشهد حركة نمو واضحة مثل، اليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى في قارة آسيا، ما جعل الغاز الأميركي أكثر تنافسية.

ويقول دانييل بيرجين، مؤرخ الطاقة ومدير مؤسسة «أي أتش أس ماركييت» الاستشارية: «يحقّق تصدير الغاز الطبيعي المسال العديد من الأهداف التي تشمل التصدي لعدم التوازن التجاري، بالإضافة لدعم الوظائف واستثمارات الطاقة والصادرات وغيرها من الأهداف الإدارية».

وفور الانتهاء من ستة مرافق خلال السنوات القليلة المقبلة، ربما تصل صادرات الغاز المسال الإضافية لنحو 50 مليار دولار من العائدات السنوية، اعتماداً على أسعار الغاز. ويسهم الكثير من ذلك، في توازن العجز التجاري مع الصين، واحد من الأهداف التي توليها الإدارة الأميركية اهتمامها. علاوة على ذلك، تم إنشاء أربعة خطوط أنابيب خلال العام الحالي، لتصدير المزيد من الغاز للمكسيك، مع اختيار خطين آخرين لتبدأ العمل نهاية العام المقبل. ويتوجه المكسيك لتحويل توليد الكهرباء من النفط للغاز، تستورد البلاد بالفعل أكثر من 5% من إنتاج أميركا من الغاز، ما يصب على وجه الخصوص في مصلحة منتجي الغاز في تكساس وشركات الأنابيب.

ولحد ما، تستفيد حتى شركات الفحم الأميركية من زيادة صادرات الغاز، التي تدعم أسعار الفحم. وتسبب انخفاض أسعار الغاز، في تراجع قطاع الفحم، الذي يعتبر منافساً نداءً للغاز. ويرى المناصرون على الصعيد المحلي وإدارات الطاقة، أن زيادة صادرات الغاز توفر المزيد من الأمن للدول الحليفة المتعطشة للطاقة مثل اليابان وتقليل اعتماد أوروبا على روسيا التي تستغل الغاز كسلاح سياسي وتسريع استبدال الفحم بالغاز للتصدي للتغير المناخي.

وبدأت عمليات البناء في العديد من المحطات خلال السنوات القليلة الماضية في أستراليا وماليزيا وروسيا وأميركا، حيث من المتوقع ارتفاع إمدادات الغاز المشحون عبر الناقلات الكبيرة، بنسبة تقارب 50% على مدى الخمس سنوات المقبلة، في حين حقق طلب الغاز العالمي، زيادة سنوية بأقل من 2%. وفي الولايات المتحدة الأميركية، حيث بدأت شركة «شينير إنبرجي»، تصدير الغاز بكميات كبيرة في السنة الماضية فقط، من المرجح أن تقفز شحنات الغاز لما يقارب 6 مليارات قدم مكعبة يومياً، من واقع 1.5 مليار نهاية العقد الماضي، بالانتهاء من جملة من المشاريع في ساحل الخليج الأميركي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واصطدم زخم المؤسسات الناشئة ببعض العقبات خلال السنتين الماضيتين حول أرجاء العالم كافة، حيث تم تأجيل أربعة مشاريع بعد الموافقة عليها في أميركا. واكتفت الشركات بمرحلة الحصول على الأذونات والبحث عن مصادر التمويل والأسواق وتطوير خطط الإنشاء، حتى تكون مستعدة في حالة تعافي السوق.

وتتسم طبيعة عمل الغاز بالدورية، حيث يرى المناصرون أنها مجرد مسألة وقت قبل انتعاش الطلب. واتجهت كل من الصين والهند بشدة للغاز ليحل محل الفحم ولتحسين نوعية الهواء في مدنها. كما ينمو طلب الغاز في كل من باكستان والأرجنتين وإيران. وتخلت ألمانيا بشكل كبير عن الطاقة النووية، حيث أصبحت في حاجة للغاز لتعويض بعض الكهرباء المفقودة.

ويعول بعض مديري شركات الغاز الطبيعي المُسال، على نمو طلب الغاز، في ظل بناء المزيد من محطات التصدير والتوريد واستمرار ميزة أفضلية التكلفة لأميركا على بعض المنتجين الرئيسيين، نتيجة وفرة إنتاجها. وتعمل شركة «تيلوريان» في هيوستن، في تطوير مشروع لتصدير الغاز الطبيعي المُسال، بتكلفة تصل إلى 15 مليار دولار. ويقول مدير الشركة شريف سوكي: «اكتشفت إدارة الرئيس ترامب قوة الغاز الطبيعي، حيث تعتبر أميركا اليوم أكبر منتج للغاز في العالم وتخطط لتصبح في غضون أربع سنوات واحدة من أكبر دولتين لتصدير الغاز في العالم بجانب روسيا».

وظل مرفق «جولدن باس» المصمم خصيصاً لتصدير الغاز قبل أن يخلف إنتاج الغاز الصخري تخمة كبيرة، خاملاً طيلة الست سنوات الماضية. وبإضافة استثمارات بنحو 10 مليارات دولار، ربما تصبح المحطة قوة مهمة في الأسواق العالمية وتصدر نحو 2 مليار قدم مكعبة من الغاز يومياً، ما يقارب 3% من إنتاج أميركا الحالي من الغاز. وتقول «جولدن باس» إن من شأن الانتهاء من هذه المحطة توفير 45 ألف وظيفة غير مباشرة على مدى خمس سنوات، ونحو 3800 وظيفة بدوام ثابت مباشرة كانت أو غير مباشرة. لكن وحسب بيان أصدرته الشركة على موقعها الإلكتروني، فإنها لم تتخذ قرارها النهائي بخصوص المضي قدماً في هذا المشروع الاستثماري الضخم.

نقلًا عن إنترناشونال نيويورك تايمز

التأثير على مصر:

تنتظر مصر إضافة ما بين 5.5 إلى 6 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي من خلال مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعي جاري تنفيذها حالياً ليرتفع الإنتاج إلى 9.5 أو 10 مليارات قدم مكعب من الغاز بحلول عام 2020 وفقاً لتقديرات خطة مشروعات وزارة البترول والشركات العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي في مصر.

ويدعم ذلك العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمركز للغاز الطبيعي كوجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطة التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، ما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجدياً اقتصادياً وفقاً لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط.

كما أنه وفقاً للتقديرات المبدئية وفي ظل الأوضاع الحالية فمن المتوقع أن تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي خلال الأعوام القادمة مما سيمثل محورا هاما في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية، كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج في مصر أرخص بكثير من استيراده وهو ما سيوفر مبالغ كبيرة تتحملها الدولة في عملية الاستيراد أبرزها إيجار مرابك التغييز وذلك وفقاً لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط.

ويجب الانتباه إلى أن التوجه المصري خلال السنوات الماضية كان يعتمد على تصدير فوائض إنتاج الغاز الطبيعي، لهذا فإنه يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تُعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكله الخام حيث سيعيد ذلك بمثابة إهدار لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا هاما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (رويترز) (اليوم السابع)

انخفضت الأسهم الصينية في ختام التداولات على الرغم من إجراء بنك الشعب الصيني لأكبر عملية ضخ للأموال في النظام المصرفي من منتصف يناير الماضي لتعزيز السيولة في السوق. وفي نهاية الجلسة انخفض مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.30% إلى 3123 نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.1%.

وضخ البنك المركزي الصيني 250 مليار يوان (36.73 مليار دولار) إلى نظامه المصرفي اليوم، وهو الإجراء الذي اعتبره محللون محاولة لتخفيف ضغوط السيولة الموسمية التي تتسبب فيها مدفوعات الضرائب والمتطلبات التنظيمية على رؤوس أموال البنوك.

وما زال تركيز المستثمرين منصبًا على واحدة من أقوى وأكبر شركات التأمين في البلاد "Anbang Insurance" التي اعتقل رئيسها "وو شياو" من قبل السلطات الصينية قبل أيام. لكن على أي حال ما زالت الأسواق مقيدة بمخاوف المستثمرين من احتمالات تشدد الإجراءات الرقابية والتنظيمية إزاء أنشطة الشركات في الصين، وهو ما يتوقع أن يستمر خلال المدى القريب.

وارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التداولات عقب قرار بنك اليابان بالإبقاء على سياساته المخففة دون تغيير، وتزامنًا مع تراجع قيمة الين مقابل الدولار، لكنها سجلت خسائر أسبوعية. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.55% إلى 19943 نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.30%، فيما تقدم مؤشر "توبكس" بنسبة 0.50% إلى 1596 نقطة.

وقرر بنك اليابان الجمعة ترك سياساته دون تغيير، متمسكًا ببرنامجه للتخفيف النقدي، في ظل الضعف الذي يبديه التضخم بخلاف مواضع القوة الأخرى في اقتصاد البلاد. وأكد البنك أنه سيواصل شراء السندات الحكومية بوتيرة سنوية تبلغ 80 تريليون ين (720 مليار دولار)، والإبقاء على عائدات السندات الحكومية لأجل عشر سنوات قرب المستوى صفر %.

وارتفعت غالبية مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة على نحو هامشي ولكن "نازدك" تأثر سلبًا بالضغط على القطاع التكنولوجي، بينما حقق "داو جونز" مكاسب أسبوعية هي الرابعة على التوالي. وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 24 نقطة إلى 21384 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 0.6 نقطة) إلى 2433 نقطة، بينما تراجع مؤشر "نازدك" (-13) نقطة إلى 6151 نقطة. وخلال التداولات، ارتفع سهم "أمازون دوت كوم (AMZN.O)" بنسبة 2.4% وأغلق عند 987.7 دولار، وذلك بعد الإعلان عن خطة الشركة للاستحواذ على "هول فودز" مقابل 13.7 مليار دولار.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.5%، كما سجل "S&P" الأوسع نطاقًا مكاسب بأقل من 0.1%، بينما سجل "نازدك" خسائر أسبوعية بنسبة 0.9%.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.6% أو 2.5 نقطة إلى 388.5 نقطة، ولكن سجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 0.5%. وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 44 نقطة) إلى 7463 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 91 نقطة) إلى 12752 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 46 نقطة) إلى 5263 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الأجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 0.2% أو 1.90 دولار إلى 1256.50 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بنسبة 1.2%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.6% أو 28 سنتًا وأغلق عند 44.74 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 2.4%، بينما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 1% أو 45 سنتًا مغلقًا عند 47.37 دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.6%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، انخفض عدد المنازل الأمريكية التي جرى البدء في تشييدها بنسبة 5.5% إلى 1.09 مليون وحدة، كما انخفضت تصاريح البناء بنسبة 4.9% إلى 1.17 مليونًا، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2016، بينما انخفض مؤشر ثقة المستهلكين 2.6 نقطة خلال يونيو ليصل إلى 94.5 نقطة، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمرکز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز، إلى أن واقع الاقتصاد الأميركي والبيانات الإيجابية التي يشهدها أكبر اقتصاد في العالم هي التي فرضت على الفيدرالي سياسة نقدية تعمل على رفع الفوائد مع توقعات مستقبلية باستمرار هذه السياسة، في حال بقيت وتيرة النمو على النحو الحالي.

ولفت التقرير إلى أن سوق العمل الأميركي يبقى المحور الرئيس لسياسة الفيدرالي على الرغم من تراجع توقعات التضخم، وهذا ما تمت الإشارة إليه في تقارير عدة لمكتب الدراسات الاستراتيجية في الشركة بأن قوة سوق العمل تعكس متانة وتطور الاقتصاد الأميركي، وأن ذلك المحرك الرئيسي للتضخم والأجور والاستهلاك، وهذا ما أشارت إليه رئيسة الفيدرالي جانيت يلين بعد الإعلان عن رفع الفائدة من 1 إلى 1.25%، وهي التي شددت بدورها على أهمية انخفاض البطالة إلى 4.3% إلى مستويات تاريخية، على الرغم من تراجع الوظائف غير الزراعية، معتبرة ذلك سببه العرض والطلب وشح الباحثين عن عمل.

وقال التقرير إن مصير الدولار الأميركي حالياً مرتبط بمشاريع ترامب الاقتصادية التي تستدعي دولاراً ضعيف حتى ولو تمت رفع الفائدة، ولكن الأسواق الآن بانتظار مدى جدية هذه البرامج وهل سيتم الموافقة عليها والمباشرة بها؟ كلها أسئلة بانتظار التوضيح، وهذا ما يشكل حالياً صورة غامضة لمسار الدولار إلى أن تنجلي هذه الصورة.

من جانبه، ربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية 282 مليون جنيه خلال جلسات تداول الأسبوع الماضي، ليصل إلى مستوى 686.721 مليار جنيه.

وكان رأس المال السوقي للبورصة المصرية قد ربح نحو 1.3 مليار جنيه في ختام تعاملات جلسة اليوم الخميس، نهاية جلسات الأسبوع، ليغلق عند مستوى 686.721 مليار جنيه، وسط تباين للمؤشرات.

وبلغ إجمالي قيمة التداول على الأسهم بالبورصة المصرية 1.3 مليار جنيه خلال جلسة تداول اليوم، ومالت تعاملات الأفراد الأجانب والمؤسسات المصرية والعربية والأجنبية للبيع، بصافي قيمة بلغت 194 ألف جنيه، 34.8 مليون جنيه، 19.5 مليون جنيه، 84.9 مليون جنيه على التوالي، فيما مالت تعاملات الأفراد المصريين والعرب للشراء بصافي قيمة بلغت 39.8 مليون جنيه، 99.5 مليون جنيه، على التوالي.

وتراجع مؤشر "إيجي إكس 30" بنسبة 0.17% ليغلق عند مستوى 13478 نقطة، فيما صعد مؤشر "إيجي إكس 50" بنسبة 0.23% ليغلق عند مستوى 2094 نقطة، وهبط مؤشر "إيجي إكس 20" بنسبة 0.24% ليغلق عند مستوى 12291 نقطة.

فيما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجي إكس 70" بنسبة 0.19% ليغلق عند مستوى 619 نقطة، وكذلك مؤشر "إيجي إكس 100" الأوسع نطاقاً بنسبة 0.59% ليغلق عند مستوى 1459 نقطة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على لمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.